

كلمة الأمين العام في الجزء الرفيع المستوى للاجتماع الدولي لاستعراض
برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة
النامية بعد مرور عشر سنوات

بورت لويس، ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

السيد رئيس الوزراء،

رؤساء الدول والحكومات الأفاضل،

أصحاب السعادة،

السيد شودي،

حضرات السيدات والسادة،

أود أن أوجه شكري لرئيس الوزراء بيرينجير وشعب موريشيوس على ما تميز به
إعداد هذا الاجتماع واستضافته من مهارة رفيعة، وهو اجتماع اكتسب أهمية مزيدة في
أعقاب طوفان تسونامي الذي نكب المنطقة قبل ١٨ يوما.

لقد سلمت موريشيوس من المد الطوفاني المدمر لتسونامي، باستثناء العواصف التي
هبت غير بعيد من هذه العاصمة. ولم يُكتب نفس القدر من الحظ لأعداد هائلة من الناس،
رجالا ونساء وأطفالا من آسيا إلى أفريقيا.

ولقد زُرت بعضا من الأماكن التي كان الوقع فيها أشد. فشاهدت بعضا من آثار
الدمار الرهيب - مساحات شاسعة لا حياة فيها وقد كانت بالأمس تنبض بأهاليها.
والتقيت عددا من الأسر المشردة، وأصغيت إلى حكايات تبث على قدر لا يمكن تصوره من
الأسى. وشاهدت عمال الإغاثة يعملون ليل نهار لتوزيع المساعدات.

على أن ما شاهدته لم يكن سوى غيض من فيض. فقد بلغت المعاناة والدمار مداها
لا من حيث الحجم ولا من حيث السرعة التي حصل بها ذلك. لقد أحسنا مرة أخرى نحن
بني البشر بضعفنا أمام قدرة الطبيعة على تغيير حياتنا بل وتغيير وجه الأرض ذاته في لمح
البصر. لكن مُقامي في المنطقة قد كشف لي أيضا شيئا آخر لن تقوى الطبيعة على طمسه
ألا وهو الإرادة البشرية التي تجسدت خلال هذه النازلة في العزم على إعادة البناء وعلى
التكاتف في إطار ذلك الجهد، وهذا ما يشكل أهم مصدر للإلهام.

فلنعلن تضامننا الثابت مع الناجين. لقد جاء فيض المساعدات من كل أوب، بما في
ذلك من البلدان ذات الإمكانيات المحدودة أو التي تكافح في نطاق أزماتها الخاصة. وستواصل

الأمم المتحدة القيام بدورها ولن تدخر جهدا من أجل أن تصل المعونة إلى من هم بحاجة إليها بسرعة وفعالية. وهذا يعني حاليا، في مرحلة حالات الطوارئ، توفير المياه النقية والصرف الصحي والغذاء والرعاية الطبية. ويعني في الأمد البعيد ما نتطلع إليه من الإعمار والتنمية الطويلة الأجل. فإذا وقعت الكارثة مجددا في بعض بقاع العالم، وقد بات هذا في حكم المؤكد، فيجب أن يكون في مقدورنا أن نقول إننا بذلنا كل ما في وسع القدرة البشرية من أجل بناء مجتمعات منيعة.

لقد علمتنا هذه المأساة مرة أخرى الحاجة إلى الوقاية والإنذار المبكر. وقد دعا اجتماع الأسبوع الماضي في جاكرتا إلى إنشاء نظام إقليمي للإنذار المبكر لمنطقة المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا. ولكن علينا أن نقوم بأكثر من ذلك. فنحن بحاجة إلى نظام عالمي للإنذار - نظام لا يشمل ظاهرة تسونامي فحسب، بل يشمل سائر الأخطار، كهبوب العواصف والأعاصير. ولا ينبغي إغفال أي ناحية من العالم في ذلك المسعى. ويجب علينا أن نضفي على تفكيرنا بعدا عالميا، وأن ننظر في اتخاذ تدابير تكون على قدر حسامة المهمة.

ويجب علينا أيضا أن نكون على استعداد لاتخاذ تدابير حاسمة لمعالجة مشكلة تغير المناخ. فإنه لم يعد من الصعب أن نتخيل ماذا يمكن أن يحصل من جراء ارتفاع مستوى سطح البحر الذي سيصحب ظاهرة الاحترار العالمي وفق ما يقوله خيرة علماء العالم. فمن يدعي أننا نبذل لهذا الأمر ما يلزم؟

أصحاب السعادة،

إن أحداث الأيام الـ ١٨ المنصرمة قد أبرزت أيضا وبجدة المسائل الأخرى التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في العالم.

والبلدان الجزرية الصغيرة مجموعة متفاوتة. ولكنها تواجه أخطارا مشتركة لا تشمل فقط تغير المناخ وقلّة المناعة إزاء الكوارث الطبيعية، وإنما تشمل أيضا تدهور السنظم البيئية الرئيسية كالشعاب المرجانية وأشجار المنغروف التي تضررت أيضا وبشدة من مدّ التسونامي. وهي تعاني مشاكل ملازمة مثل الاقتصادات الصغيرة، وقلّة المياه العذبة والأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية. كما أن مشكلة التخلص من النفايات ما انفكت تزداد. أما تكاليف الطاقة فهي باهظة، مما يعني أنه يجب بذل المزيد من الجهود لتشجيع مصادر الطاقة المتجددة. وتعاني تلك البلدان من معوقات السياسات الحمائية التي تفرضها البلدان الأخرى من بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. إن الدول الجزرية الصغيرة التي يكاد مستواها لا يرتفع عن مستوى سطح البحر والتي تعاني من البعد عن الأسواق العالمية، تعيش على هامش المجتمع العالمي. ويرى البعض أن وجود تلك البلدان بنفسه قد أصبح مهددا.

لقد سعت مؤتمرات الأمم المتحدة من ريو إلى جوهانسبرغ ومونتيري، وخاصة مؤتمر بربادوس الذي انعقد منذ عشر سنوات، إلى حشد تأييد العالم لقضية الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد أحرز بعض التقدم، إذ تمكنت بعض الجزر الصغيرة من إيجاد أسواق جديدة مناسبة، لا سيما في مجال الخدمات كالتسويق المالية والسياحة وتكنولوجيات المعلومات. وقد ساعدت تكنولوجيات المعلومات بالأخص على تخفيف عزلة تلك البلدان.

لكن ما زالت ثمة تحديات اقتصادية كبرى. وعلى العموم، فإن تنفيذ الإجراءات المتفق عليها والموعودة في بربادوس يظل محييا للأمال في أفضل الأحوال. إذ ظهرت تحديات جديدة في الوقت ذاته. فقد تغلغل وباء الإيدز، ولا سيما في منطقة البحر الكاريبي التي صارت تحتل الآن المرتبة الثانية بعد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من حيث نسبة المصابين بالداء في أوساط سكانها البالغين.

وإذن فإن ما كان قبل عقد من الزمن يمثل بالفعل جدول أعمال ملح بالنسبة للجزر الصغيرة قد أصبح اليوم أشد إلحاحا وأكثر حسامة. وثمة إمكانية لإحراز تقدم مهم هنا في موريشيوس. وتمثل الشراكات مع المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني أمرا حاسما. كما أن مشاركة القطاع الخاص تكتسي صبغة أساسية. وستواصل منظومة الأمم المتحدة القيام بدورها، بما في ذلك من خلال أنشطة الدعوة الرامية إلى إبقاء المسائل التي هي محط اهتمام لدى الجزر الصغيرة في طليعة الاهتمامات الدولية.

إنني متفائل نظرا لحضور العديد من القادة ونظرا لانكباب هذا الجزء الرفيع المستوى على مسألة التنفيذ. وهذا من شأنه أن يتيح لكم التوصل إلى توافق سياسي متين وخطة قابلة للتنفيذ. على أنه يجب علينا، وهذا ربما هو الأهم، أن نسلم بأن ما يقع في الدول الجزرية الصغيرة النامية يهمننا جميعا.

أصحاب السعادة،

إن هذا الترابط - بين الدول وبين الأخطار وكذا بين التنمية والأمن - يمثل أحد الدروس الرئيسية الواردة في التقرير الذي أصدره الشهر الماضي الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. وأريد أن أقول بضع كلمات بشأن تقرير الفريق لكونه يكتسي صبغة مركزية بالنسبة لخطة التنمية.

فقد وضع الفريق تصورا جديدا وشاملا للأمن الجماعي يركز بشدة على الوقاية وعلى بناء قدرات الدول في مجال مواجهة التهديدات والوفاء بمسؤولياتها. وقد ذكر الفريق بوضوح أن التصدي للتحديات الإنمائية كالفقر المدقع وتغير المناخ وتفشي الأمراض المعدية مثل الإيدز والملاريا أمر لا غنى عنه بالنسبة لأمننا الجماعي. وشدد على الأثر المدمر الذي

يخلفه الإرهاب والصراع والجريمة المنظمة في مجال التنمية. وقدم لنا توصيات واسعة النطاق في مجال السياسات واقتراحات لإحداث تغييرات ملموسة داخل مؤسساتنا المتعددة الأطراف، بما فيها الأمم المتحدة.

والعبء الآن يقع على كاهل الدول الأعضاء بأن تنهض بمهمة التغيير. وستشكل الأربعة أيام التي تبدأ من اليوم معلما آخر على الطريق المؤدية إلى اجتماع القمة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر بشأن تقرير مشروع الألفية. فهذا التقرير سيرسم الطريقة التي يمكن بواسطتها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في التاريخ المحدد في عام ٢٠١٥. ولكنه سيخرج عن نطاق المسالك المطروقة. وبالفعل، فهو سيؤكد ضرورة القيام بزيادة كبرى في الاستثمارات على النطاق العالمي. وسيدعو إلى اتخاذ إجراءات عريضة النطاق على الصعيدين القطري والدولي فيما يتعلق بالمعونة وتخفيف عبء الدين والتجارة والعلم والتكنولوجيا.

وسأعتمد على التقريرين كليهما لإعداد تقرير الذي سيصدر في آذار/مارس عن جميع جوانب إعلان الألفية. وبفضل تلك الوثائق وبفضل التقدم الذي ستحرزونه في مناقشاتكم، سيكون شهر أيلول/سبتمبر فرصة لاتخاذ قرارات شاملة بشأن مستقبلنا المشترك.

أصحاب السعادة،

إننا جميعا سكان في الجزيرة العالمية. ونحن جميعا، سواء كنا أغنياء أم فقراء، ضعفاء أم أقوياء، من مواطني بلد قوي أم جزيرة مرجانية، نرتبط ببعضنا في إطار شبكات من الفرص والهبات.

وقد كان علينا أن نعني هذه الحقيقة من قبل، ولكن الأمر كان يتطلب وقوع كارثة من حجم تسونامي للاقتناع به. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو هل سنتخذ إجراءات تشمل الأجل الطويل، ليس في الجزر الصغيرة وحسب، وإنما في كل مكان، بنفس روح الوحدة التي تُحلّل اللحظة الراهنة.

وإن كان من حسنة للكارثة التي نجمت عن طوفان تسونامي، فإنني أأمل أن تكون هي أهما قد أثبتت نهائيا ضرورة الاهتمام بالعلامات المُنذرة، والتعاقد قبل حدوث الكارثة، وتعزيز الجهد الجماعي من أجل إنهاء البؤس الإنساني وإقامة أسس متينة لتحقيق التنمية واستتباب السلام.

أتمنى لكم كل التوفيق في اجتماعكم هذا. وأتطلع إلى العمل معكم لتخفيف معاناة اليوم وجني أكبر الفائدة من الفرصة الفريدة التي تنتظرنا في هذه السنة. ولكم جزيل الشكر.